

إنكلترا = ٤٠٩ غ من الذهب = ٣٠٠٠ جنيه إسترليني

الولايات المتحدة = ٤,٦ كغ من الذهب = ٧٥٧٥ دولار

إن تحديد سقف معين لشراء الذهب أو السماح للمواطنين باستبدال النقود الورقية الإلزامية بالذهب قد أعطى نوعاً من الاطمئنان للعودة إلى الذهب، رغم أن هذا الرباط كان وهمياً، لأنه لا يستطيع أي مواطن أن يشتري الذهب نظراً لارتفاع قيمة السبيكة، إضافة إلى ذلك ماذا سيفعل المواطن العادي بالسبيكة هل سيدخرها أم يشتريها بهدف إعادة البيع، لذلك لم تسجل عمليات بيع كثيرة للسبائك لأن الأفراد كانوا مهتمين بالإعمار والظروف المعيشية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

إن هذه القاعدة خفضت من اكتناز الذهب في أوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية.

٢ - ٢ - ٣ نظام الصرف بالذهب:

كانت الرغبة قوية لدى جميع دول العالم بالعودة لنظام الذهب (المسكوكات) بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص أوروبا التي تعايشت مع هذه القاعدة قرابة نصف قرن من الزمن، لكن عدم وجود الذهب الكافي لتأمين السيولة اللازمة قد دفع أوروبا للعمل بنظام السبائك الذهبية كما ذكرنا. أما الدول النامية والتي كانت ترضخ تحت نير الاستعمار فكانت الحاجة ماسة لديها لتكوين نظام نقدي ذهبي مستقل، يستطيع أن يضمن لهذه الدول التوازن والاستقرار رغم أنها كانت مستعمرة، وكانت هذه الدول تعتقد بأن النظام النقدي الذهبي هو أقوى من الأنظمة الأخرى ويضمن قوة الاقتصاد.

إن هذا التوجه الأوربي الأمريكي والعالمي ولدى جميع الدول وخاصة النامية أثار مخاوف الاقتصاديين والسياسيين حول كيفية تأمين كميات كبيرة من الذهب لتزويد السيولة العالمية، علماً وأن الإنتاج من الذهب كان وما زال محدوداً، والمخزون الذهبي قليل لا يلي هذه التوجهات، لذلك اعتمدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظام السبائك الذهبية، وماذا ستفعل بالدول النامية مقابل رغبتها في اعتماد الذهب؟.

بالطبع تأخر إنجاز أنظمة نقدية مستقلة في الدول المستعمرة حتى انعقاد مؤتمر جنوة بإيطاليا عام ١٩٢٢، حيث اعتمد المؤتمر نظاماً جديداً سمي «نظام الصرف بالذهب» وتمثلت هذه الصيغة من خلال ارتباط العملة المحلية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب مما يوفر للدولة التابعة (المستعمرة) معاناة تكوين الاحتياطيات الذهبية لتغطية عملتها^(١).

ومن خلال هذه الصيغة ترتبط الدولة الناشئة اقتصادياً وسياسياً بالدول المستعمرة ويضاف إلى هذا الارتباط (الارتباط النقدي) أي مزيداً من الاستغلال. لقد فرض هذا النظام الجديد على الدول النامية شراء عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب وشراء سندات مسحوبة على خزانة البلد ووضعها كاحتياطيات لإصدار العملة المحلية، ويجب على الدولة الناشئة شراء هذه المبالغ والسندات بالذهب وبذلك وجدت أوروبا مصدراً جديداً لعودة الذهب إلى خزائنها من خلال هذه الأنظمة النقدية ومن خلال هذا الاضطهاد الجديد.

فما هي آلية نظام الصرف بالذهب؟

على كل دولة ناشئة تريد تكوين نظام نقدي جديد مستقل أن تقوم بشراء أي عملة قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، وغالباً ما كانت الدولة تلزم بشراء عملة البلد المستعمر وشراء سندات خزانة بالذهب وتودع هذه المبالغ في المصرف المركزي للدولة الناشئة على أن يقوم المصرف المركزي بإصدار العملة الوطنية، وله الحق في تحديد نسبة التغطية هل هي ١٠٠% أو ٥٠% أو حسب ما تريد الحكومة الوطنية، أي أطلقت يد الحكومة الوطنية بزيادة الإصدار وذلك بهدف تمويل جيوش البلد المستعمر على أراضي الدولة المستعمرة أو إقامة مشاريع جديدة وخاصة مشاريع البنية التحتية.

(١) عقيل حاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي عمان ١٩٩٩ ص ٦١.

لقد اتبعت سورية هذه القاعدة عندما كانت ترضخ تحت نير الاستعمار الفرنسي، فاشترت الفرنكات الفرنسية، والسندات المسحوبة على الخزينة الفرنسية بالذهب وأودعتها في مصرف الإصدار وكان يومها بنك سورية ولبنان شركة مساهمة مصرفية فرنسية سورية وذلك بهدف إصدار الليرة السورية اللبنانية وتألقت التغطية من:

أ — ذهب ويجب أن تكون قيمته تعادل ١٠% من قيمة الإصدار على الأقل مقابل الفرنكات التي تأخذها سورية مقابل هذا الذهب وتعادل ٦٢٥٠٠٠ ليرة.

ب — سندات على الحكومة الفرنسية أو بكفالتها بحدود ٢٥% وتعادل ٧٠٢٠٠٠٠ ليرة.

ج — سندات تجارية ١٢ — ٢٥% وهي ٩٤٢٠٤٨ ليرة.

د — سلف يمنحها مصرف سورية ولبنان للحكومة السورية مقابل فائدة ٤% لتمويل مشاريعها.

هـ — ودائع لأجل بالفرنكات الفرنسية مقابل فائدة ٤% وكانت تعادل ٦١٢٩٥٢ ليرة سورية.

ج — وديعة إجبارية بالفرنكات الفرنسية تعادل ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة سورية^(١).

لقد بلغ مجموع التغطية حوالي ١٣٨٠٠٠٠ ليرة سورية وكانت نسبة التغطية ١٠٠% في عام ١٩٢٤ عند توقيع اتفاقية إصدار النقد السوري اللبناني ثم ازدادت فيما بعد لتصل في عام ١٩٣٩ حوالي ٣٥٦٠٠٠٠٠ ليرة.

لقد حقق هذا النظام لفرنسا حصولها على ليرات ذهبية جديدة للوفاء بالتزاماتها في منطقة الإسترليني وأعطى لسورية إمكانية إصدار النقد الورقي بدون تغطية ذهبية كاملة ١٠٠% وسمح لها بتجاوز التغطية إلى ٥٠% أو ٢٥% في بعض الأحيان.

أما مساوئ هذا النظام فكانت أن فرنسا وبريطانيا عند انتهاء فترة الاستعمار رفضت شراء عملتها من هذه الدول، أي بقيت الفرنكات الفرنسية في سورية وبقي

(١) جورج عشيك النظام النقدي في سورية، جامعة دمشق ١٩٦٤ ص ١٨ — ٢٤.

الذهب في الخزائن الفرنسية علماً وأن قيمة الفرنك الفرنسي انخفضت من ٢٠ ف ف لكل ليرة سورية إلى ٢٢ ف ف لكل ليرة في عام ١٩٤٦ أي ازدادت خسارة سورية من خلال هذا النظام إلى أكثر من قيمة الذهب الذي حصلت عليه فرنسا وذلك بخسارة الفرنك جزءاً من قيمته.

إن هذا النظام استمر منذ عام ١٩٢٢ مؤتمر جنوة إلى نهاية الاستعمار على ١٩٤٦ ودول أخرى إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت فترة عام ١٩٤٤ مؤتمر بروتون — ودز نهاية حقيقية لجميع الأنظمة الذهبية وتطبيقاتها.

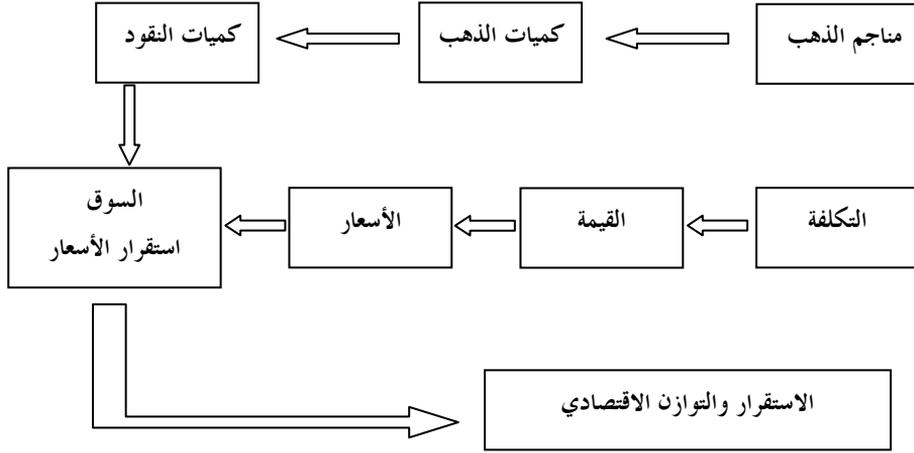
٢ — ٣ — مزايا قاعدة الذهب:

تحمل النقود الذهبية قيمة لذاتها، أي كل ليرة ذهبية تحتوي على حجم من الغرامات الذهبية تحدد قيمتها، ويجعل الأفراد يقبلون أو يفضلون التعامل بها، فقد توقف التعامل بالذهب منذ عام ١٩٤٤، ومع ذلك نجد أو نسمع بأن الأفراد يريدون عملة ذهبية أو مرتبطة بالذهب، لكي يطمئنوا على مدحراتهم من جهة وعلى ثروتهم من جهة أخرى، فالذهب كان وما زال صديق البشرية نظراً لأنه رافقها منذ انطلاقتها (منذ فجر التاريخ) وما زال لأن المضاربين في الأسواق المالية يقومون بشراء السبائك الذهبية للمضاربة في الظروف العادية، وفي فترات التضخم يقتنونها نظراً لأنها تحفظ القيمة من ارتفاعات الأسعار.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي مزايا الأنظمة الذهبية؟ ولماذا تمسكت البشرية فترة طويلة من الزمن بهذه النقود؟ ولماذا لم تجد أفضل منها؟
تمتلك قاعدة الذهب مجموعة من المزايا أهمها:

١ — ثبات القوة الشرائية للنقود:

لكي تقوم النقود بوظيفة مقياس للقيمة ومعيار للسعر يجب أن تتصف بالثبات النسبي الأمر الذي يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبما أن كمية النقود في ظل قاعدة الذهب مرتبطة بالإنتاج من هذا المعدن والمناجم وخاصة مناجم جنوب أفريقيا، وبما أن الإنتاج يتصف بالثبات لذلك استقرت قيمت النقود الذهبية فترة طويلة من الزمن، وانعكس ذلك إيجاباً على المستوى العام للأسعار.



٢ - ثبات أسعار الصرف:

إن نظام الذهب لم يأخذ الصفة المحلية، بل العالمية طالما أن المعدن المصنوعة منه العملة هو الذهب نفسه، إضافة إلى ذلك فإن كمية الذهب الموجودة في كل عملة هي التي تحدد قيمة هذه العملة محلياً ودولياً، واستناداً لذلك يتحدد سعر الصرف بين العملات الذهبية استناداً لما تحويه كل عملة من الغرامات الذهبية.

الجنيه الإسترليني = ٧,٣٢ غ من الذهب.

الليرة العثمانية = ٧,٢٠ غ من الذهب.

الدولار الذهبي = ١,٦٤ غ من الذهب.

سعر الصرف استرليني/ العثماني = $7,32 / 7,20 = 1,01$ عثمانية.

سعر صرف العثمانية/الدولار = $1,64 / 7,20 = 4,39$ دولار.

لقد استقرت أسعار الصرف فترة طويلة من الزمن طالما بقيت العملة بنفس الوزن، إضافة إلى ذلك بقيت أسعار الصرف مستقرة طويلاً لأن إنتاج الذهب يتصف بالاستقرار، فلو أن الإنتاج قد ازداد سوف تهبط الأسعار وأسعار الصرف، لكن استقرار الإنتاج قد انعكس إيجاباً على أسعار الصرف أيضاً.

٣ — الإدارة التلقائية للنقود:

اتصفت النقود الذهبية بالإدارة التلقائية نظراً لأن الإنتاج من الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، وبالتالي كانت النقود تزداد بشكل بطيء وهذا الأمر لا يستدعي تدخل السلطات النقدية، لكنه عندما كانت النقود تزداد في الاقتصاد الوطني كانت الأسعار ترتفع بصورة تلقائية دون تدخل الدولة، وبالمقابل إذا انخفضت كمية النقود تنخفض الأسعار ويحصل الركود، وفي الحالتين لا داعي لتدخل الدولة في ظل قاعدة الذهب لرفع الأسعار أو تخفيضها، لأن النقود ترتفع لذاتها وتنخفض لذاتها فإذا زادت كميات الذهب انخفضت قيمة النقود وارتفعت الأسعار، وبالمقابل إذا نقصت كميات الإنتاج من الذهب تزداد قيمة النقود وتنخفض الأسعار.

ويعتقد أنصار قاعدة الذهب أن إدارة الإصدار على هذا الأساس تعفي السلطات النقدية من عبء التدخل المستمر في إدارة الإصدار وتجعل دورها قاصراً على الانقياد لحركات الذهب، إضافة إلى ذلك قد تتدخل السلطات لأمر ما وتقع في الخطأ فتؤثر على حالة الاقتصاد وعلى الأسعار والإنتاج والدخول، لذلك سوف يعفيها من هذا التدخل والأخطاء التي قد تقع فيها.

٤ — توفير الثقة بالنقد:

يعتبر الذهب من أقدم أصدقاء البشرية، رافقها في جميع تصرفاتها الإنتاجية والاستهلاكية، وفي حالات الركود والتضخم، لذلك يصعب التخلي عن هذا المعدن بهذه البساطة أو السهولة، كما ونسج الأدباء والشعراء القصص والروايات حول هذا المعدن والكنوز، كما وورد ذكره في الكتب المقدسة التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، لذلك ظهرت له هذه الصفة السحرية التي وصلت إلى مرحلة التقديس، أي يقف الأفراد بكل إجلال واحترام أمام هذا المعدن، خاصة البخلاء الذين يكتنزونونه.

إن هذه الأحداث تعني مزيداً من الثقة بهذا المعدن وقدرته على حل كافة المشاكل والصعوبات التي تواجه الأفراد، فهم يقبلون به كعملة في أي لحظة تعود الدولة لاستخدام الذهب في النقود أو تستخدمه غطاءً ذهبياً. إنه يتمتع بقبول عام في التعامل الداخلي والخارجي.

٢ - ٤ - انهيار نظام الذهب:

إن نظام الذهب يقوم على حرية الإصدار وحرية الصهر والسك وحرية الاستيراد والتصدير من الذهب، ويقوم على عدم تدخل الدولة في إدارة النقود الأمر الذي أدى لاستقرار الأسعار والتوازن التلقائي، كما وأن أفكار المدرسة الكلاسيكية تقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة وعلى المبادرة الفردية وعلى القطاع الخاص في صنع التوازن وتحقيق التشغيل الكامل.

لقد انسحمت أفكار الكلاسيك مع قاعدة الذهب في آلية تحقيق التوازن دون تدخل الدولة، واستقرار الأسعار أو تذبذبها دون تدخل الدولة، فلم نجد من الانتقادات ما يجمع استمرار قاعدة الذهب منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ أو حتى الحرب العالمية الثانية، ولم يطالب أحد من المفكرين باعتماد أدوات نقدية جديدة أو التدخل بشؤون النقد آنذاك رغم ظهور الأزمات عند زيادة أو تخفيض قيمة النقود ذاتياً.

لقد كشفت الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية في فترة ما بين الحربين عن ضعف النظام الذهبي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في زيادة الإنتاج والحاجة لزيادة الاستهلاك لكي تستمر الزيادة والنمو في الاقتصاد، لذلك أصبحت الظروف الاقتصادية غير مواتية لاستمرار هذا النظام، فما هي أسباب انهياره؟

تجمعت مجموعة من الأسباب أدت لانهيار نظام الذهب أهمها:

١ - زوال عصر الحرية في التجارة الدولية:

قامت أفكار الكلاسيك على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واستناداً لذلك سمحت جميع الدول بحرية التجارة دون قيود أو رسوم جمركية، وبما أن الذهب يحتاج لحرية الاستيراد والتصدير لذلك انسحمت القاعدة الذهبية مع الحرية التجارية أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد بدأت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا بالحد من الحرية الاقتصادية وحرية التجارة، وفضلت التعامل مع دول المستعمرات دون غيرها، وفرضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية

على المستوردات^(١)، وبدأت القومية السياسية والاقتصادية تنمو الأمر الذي أضعف عمل قاعدة الذهب، فالإجراءات التي فرضتها الدول وإجراءات نظام السبائك حدا من تطور هذه القاعدة واستمرارها الأمر الذي أدى في النهاية لإيقاف التعامل بالنظام الذهبي.

٢ - عدم الاستقرار السياسي:

إن سياسة الأحلاف التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى لم تنته بعد الحرب، بل على العكس بدأت فوضى سياسية جديدة، وتكون حلف جديد بزعامة ألمانيا هتلر (النازية) وعضوية إيطاليا الفاشية واليابان وتركيا والنمسا وغيرها، وبالمقابل استمرت بريطانيا في تحالفها مع فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للوقوف في وجه النازية الصاعدة مما أدى لظهور آثار سلبية على التعامل النقدي ونشوء سياسة الكتل النقدية بدلاً من التعاون وتسهيل عملية الدفع فيما بين الدول مما أثر على آلية قاعدة الذهب وعلى آثارها الإيجابية فأصبحت الأجواء السياسية غير مناسبة لقاعدة تعمل في جو من الحرية والسماح بالاستيراد والتصدير دون قيود.

إن تدخل الحكومات بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة السياسات الصاعدة فيما بينها قد أضعف الشعور بقاعدة الذهب وحررتها أو أدواتها التلقائية في تحقيق التوازن والاستقرار.

٣ - سوء توزيع الذهب العالمي:

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل المتحاربين في أوروبا في العتاد والسلاح والسلع والخدمات مقابل الدفع بالذهب قد أدى لنزوح الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تجمع في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وفي بقية العالم بقي المثل وبالتالي يصعب العودة لنظام الذهب بهذه الكميات البسيطة لذلك أقامت نظام السبائك الضعيف والذي لم يستطع الصمود كثيراً نظراً لأن تسوية المدفوعات يجب أن تتم بالذهب وليس بالنقود الورقية الأمر الذي ساعد على انهيار قاعدة الذهب والتوجه لنظام جديد.

(١) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٤.

٤ - التراجع عن أفكار المدرسة الكلاسيكية:

إن ظهور أفكار اللورد كينز بعد الكساد الكبير عام ١٩٢٩ كان ثورة في عالم الاقتصاد، حيث أصبحت كل دولة بحاجة إلى استثمارات جديدة للحد من آثار الكساد وتنشيط الاقتصاد واتباع أساليب جديدة في الإدارة الاقتصادية، حيث وجدت الدول في نظرية كينز الحقيقة التي يبحثون عنها، لذلك تدخلت الدولة في الاقتصاد وتوقف عصر الحرية الاقتصادية، وبما أن قاعدة الذهب تقوم على عدم تدخل الدولة هذا يعني نهاية هذا النظام وبداية تشكل نظام نقدي آخر يقوم على قاعدة الورق وعلى دور متميز للدولة في التدخل بشكل مستمر وإصدار الكميات اللازمة بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

٥ - تطور وعي الأفراد:

إن هذه الاضطرابات منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ولغاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ والكساد الكبير عام ١٩٢٩ قد أدت لتطور وعي الأفراد وقبولهم بأي عملة تقوم بدور وسيلة للتبادل وأداة للدفع، أي تقوم بكل وظائف النقود، وتحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.

إن هذه النظرة قد ساعدت الحكومات على اعتماد النقود الورقية دون معارضة أو مقاومة الأمر الذي جعل منها المعادل العام ولاقت القبول العام بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت القاعدة النقدية المعتمدة حتى وقتنا الحاضر.

إن هذه الأسباب مع غيرها قد ساعدت على انهيار النظام الذهبي العالمي ومن ثم ظهور اتفاقية صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أي عام ١٩٤٤ اتفاق بروتون - ودز واعتماد الدولار كمقياس نقدي عالمي يستند إلى الذهب، واعتمدت جميع الدول قاعدة النقود الورقية التي تحتاج لتدخل الدولة وسيطرتها على الاقتصاد.

٢ - ٥ - قاعدة المعدنين:

ظهرت قاعدة المعدنين في بعض الفترات وكانت تقوم على معدني الذهب والفضة معاً، وقد سماها البعض نظام المعدنين الأعرج نظراً لارتفاع قيمة الذهب وانخفاض قيمة الفضة بالمقابل.

فقد حدد المشروع في هذا النظام كل ليرة ذهبية تساوي ١٢ ليرة فضية، وقد ساد هذا النظام خلال القرنين السابع والثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر وحدد المشروع الإجراءات التالية:

١ — حدد وزن وعيار وحدة النقد الذهبية والفضية وتم تثبيت العلاقة بينهما كل غرام ذهب = ١٢ غرام من الفضة.

٢ — حرية الصهر والسك لكلا المعدنين بهدف تحقيق التوازن بينهما.

٣ — حرية استيراد أو تصدير الذهب.

٤ — يتمتع كلا المعدنين بقوة إبراء غير محدودة وللأفراد الحرية في الدفع بالذهب أو الفضة وقد أخذت بهذه القاعدة، كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان، واتبعتها الدول العربية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية خلال الفترة من عام ١٥١٦ — ١٩١٤،

بما أن الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، فقد استقر سعر معدن الذهب، لكن الاكتشافات الكبيرة من الفضة قد أدت لانخفاض سعر الفضة فازدادت المعادلة من ١ — ١٢ إلى ١ — ١٥ ثم إلى ١ — ١٧، وبما أن المشروع قد أعطى كلا المعدنين قوة إبراء غير محدودة فقد دفع الأفراد بالفضة وادخروا معدن الذهب، فاختمى الذهب نهائياً من التداول وسيطرت الفضة وظهر مفعول قانون غريشام والذي يقول: «العملة الرديئة تطرد الجيدة من التداول» أي إذا سمح المشروع للأفراد بحرية الدفع فإنهم سيدفعون بالنقود الرديئة ويدخرون النقود الجيدة فتسيطر العملة الرديئة.

لقد اختفت العملة الجيدة من بريطانيا عام ١٦٨٠ الأمر الذي دفع الحكومة لإيقاف العمل بهذه القاعدة نظراً للاختلال فيما بين المعدنين.

استمر العمل بهذه القاعدة في بعض الدول حتى عام ١٨٧٠ حيث ازدادت الاكتشافات من الفضة فاهتمت القاعدة نهائياً وحلت مكانها قاعدة الذهب.

ونظراً لاهتبار هذه القاعدة وغيرها من القواعد السلعية لذلك لا داعي للتوسع في شرحها وبيان أسباب الاهتبار والآثار الناجمة عنها.